Ref: PRS 2021/03/1018 21.03.2021

اليوم العالمي للمياه 2021

"تعد إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب حق من حقوق الإنسان؛ كما أنها إلى جانب الانتفاع بالمرافق الصحية، تعد عاملا يدفع عجلة التنمية إلى الأمام"، رسالة المديرة العامة لليونيسكو[1].

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 22 مارس من كل عام يوما عالميا للمياه، في قرارها رقم (193) للدورة رقم (47)[2]، واعتمدت الجمعية العامة في فترات لاحقة عددا من الفعاليات مثل "سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاون في مجال المياه"[3] التي أُحتفل بها في عام 2013، فضلا عن "العقد الدولي للعمل"[4] بعنوان "الماء من أجل التنمية المستدامة، 2018 – 2028". ويُراد من هذه الفعاليات وغيرها التشديد على أن المياه ومعايير الصرف الصحي هي مداخل أساسية في عمليات خفض الفقر والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

إن التحسينات في إدارة الموارد المائية والحصول على خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي أمران أساسيان لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال "عدم ترك أحد دون مياه" عندما يتعلق الأمر بالاستمتاع بعديد الفوائد والفرص التي توفرها المياه[5].

إحصائياً، حسب التقرير العالمي للأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية، فإن استخدام المياه في جميع أنحاء العالم في تزايد بنسبة 1% سنويا منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومما يدفع هذا الازدياد مزيج من النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة. ومن المتوقع أن يستمر الطلب العالمي على المياه في الارتفاع بنفس المعدل حتى العام 2050 وسيمثل في ذاك الوقت زيادة ما بين 20% إلى 30% عن المستوى الحالي لاستخدام المياه. ويعيش أكثر من ملياري شخص في بلدان تعاني من إجهاد مائي مرتفع، ويعاني حوالي 4 مليار إنسان من شح شديد في المياه خلال شهر واحد من السنة على الأقل. وسوف تستمر مستويات الإجهاد في التزايد مع تزايد الطلب على المياه وتعاظم آثار تغير المناخ.

ليبيا تعاني من ندرة المياه، حيث إن 90% من مساحتها عبارة عن صحراء قاحلة، وتعتبر منظومة مياه الشرب "مشروع النهر الصناعي" المصدر الرئيس للمياه العذبة إضافة إلى الآبار الجوفية، واللذان يمثلان معاً 97% من مصادر المياه للاستخدام الزراعي والصناعي والمنزلي. أما احتياجات المناطق التي لا تصلها منظومة النهر الصناعي فهي تعتمد على حوالي 18 سد لتجميع المياه تقدر سعتها بستين مليون متر مكعب في السنة، بالإضافة إلى مياه الينابيع الطبيعية. أما بالنسبة للمصادر غير التقليدية، فتوجد حوالي 30 محطة تحلية مياه بحر على الساحل الليبي، ويقدّر أن 8 منها فقط قيد العمل. كما توجد 14 محطة تحلية لمياه الصرف الصحي التي تم تصميمها لاستعمالات زراعية[6].

تواجه منظومة النهر الصناعي، المصدر الأساسي لمياه الشرب في ليبيا، العديد من الصعوبات، وقد رصدت منظمة التضامن في تقريرها[7] عن الاعتداءات والصعوبات التي تواجه منظومة مياه الشرب، عدد 87 اعتداء وتوقف فني لمنظومة المياه خلال السنوات من شهر مايو 2013 وحتى 31 ديسمبر 2019، معظمها يقع تحت بند تعديات واعتداءات غير مسلحة، والتي يندرج تحتها الأعمال التخريبية غير المسلحة وتعديات المواطنين في محاولتهم لربط وصلات غير شرعية على منظومة المياه الرئيسية. كما تشير الإحصائيات إلى تزايد هذه الاعتداءات بشكل كبير خلال الأربع سنوات الأخيرة. كما اتخذت بعض "المجموعات الخارجة عن القانون" كما يصفها جهاز النهر الصناعي، هذا المورد كورقة ابتزاز تساوم بها الحكومة المركزية للاستجابة لمطالبها[8]. واستهجن منسق الأمم المتحدة الشؤون الإنسانية في ليبيا في حينها تعمد قطع إمدادات المياه عن الناس في أي مكان في ليبيا، وأعرب عن ضرورة عدم استخدام المياه كورقة ضغط أو كسلاح حرب[9].

ودفعت هذه التعديات بجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي للإعلان عن اطلاق الحملة الوطنية للمحافظة على مكونات النهر الصناعي في الحادي عشر من يناير 2021 وتستمر حتى شهر مارس، وذلك بمدينة اجدابيا تحت شعار (أنقذوا النهر الصناعي، أوقفوا الاعتداءات، أنا أدعم، أنا ألتزم)[10].

كما حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، من أن أكثر من 4 مليون شخص، بينهم 1.5 مليون طفل معرضون للخطر في ليبيا، بسبب نقص وشيك في المياه. وأوضحت المنظمة في تقرير نُشِر على موقعها بأن الاعتداءات المتكررة على منظومات النهر الصناعي تسببت في خروج حوالي 190 بئراً عن العمل من منظومتي الجفارة-الحساونة والسرير- تازربو، ما يدفع نحو تهالك الشبكة. بالإضافة لسوء أحوال البنية التحتية للشركة العامة للمياه والصرف الصحي، وما ترتب على ذلك من فقدان كميات كبيرة من المياه وصلت إلى 50%.

كما أن محطات التحلية، تعاني هي الأخرى من عدم توفر المواد التشغيلية والمواد الكيميائية وقطع الغيار اللازمة لإجراء الصيانة، ما نتج عن خروج بعض المحطات عن الخدمة بالكامل، وتوقف محطة خليج البمبه أثر على أكثر من 63 ألف شخص، في كل من بلدات التميمي والبمبه ورأس التين وأم الرزم ومرتوبة والساحل الشرقي لمدينة درنة، الذين حرموا من الوصول للمياه الآمنة. وعلاوة على ذلك، فإن المحطات السبعة المتبقية التي توفر المياه لمدن درنة وسوسة وطبرق تعمل بنسبة 28% كفاءة فقط، وهي أيضا عرضة للانهيار إذا لم يتم التدخل الفوري.

يأتي ذلك على خلفية أزمة السيولة السائدة التي تشكل ضغوطا على القدرة المالية للسكان لتغطية تكاليف شراء المياه بالشاحنات[11]. وفي هذا الظرف الاستثنائي لمقاومة فيروس كورونا والوقاية منه يعد توفير المياه ضرورة قصوى. إذ يُعتبر غسل اليدين أمرا ضروريا للحد من خطورة انتشار فيروس كورونا وعديد الأمراض المعدية الأخرى[12].

إن المياه تُحسِّن نوعية الحياة للسكان في ليبيا، إذ تتيح المياه النظيفة ممارسة أفضل للنظافة الشخصية والصرف الصحي خاصة في اماكن احتجاز المهاجرين والنازحين والسجون، وتخفض مستوى التعرض للأمراض المنقولة بالمياه التي يمكن أن تصيب السكان. كما أن إمكانية الوصول إلى المياه توفر وقتًا أطول للتعلم وللأنشطة الإنتاجية دون قضاء ساعات يوميًا في جمع ونقل المياه.

في اليوم العالمي للمياه، تطالب منظمة التضامن الجهات ذات العلاقة والمسؤولية بالدولة الليبية بالتالي:

- ❖ مراجعة وتحديث وتطوير الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بإدارة الموارد المائية،
- ❖ الاهتمام بتوعية المواطن بأهمية المحافظة على مصادر المياه والاقتصاد في استخدامها،
- ❖ فرض سيطرة الدولة على مواردها المائية وحمايتها من الاعتداءات المتواصلة عليها، و
- ❖ الشفافية في توفير المعلومات المتعلقة بالموارد المائية.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "رسالة المديرة العامة لليونسكو السيدة أودرى أزولاى بمناسبة يوم المياه العالمي"، 22 مارس 2019.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة: "القرار رقم 193/47"، 22 ديسمبر 1992.

[3] الأمم المتحدة: "سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاون في مجال المياه".

[4] الأمم المتحدة: "العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018 – 2028".

[5] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية 2019، لن تُترك أحد دون مياه"، الملخص التنفيذي.

[6] موقع هنا ليبيا: "ندرة المياه مقابل وفرتها: لأى مدى تتوفر لنا المياه في ليبيا؟"، ريما إبراهيم، 15 ديسمبر 2020.

[7] منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "تقرير عن الاعتداءات والتحديات الفنية والتشغيلية التي تواجه منظومة مياه الشرب 'مشروع النهر الصناعي'، مايو 2013 – ديسمبر 2019"، 18 فبراير 2020.

[8] الصفحة الرسمية لجهاز النهر الصناعي (Facebook): "بيان جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي بشأن منظومة الحساونة-سهل الجفارة"، 7 أبريل 2020.

[9] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "بيان من منسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، يعقوب الحلو، بشأن انقطاع إمدادات المياه والكهرباء"، 10 أبريل 2020.

[10] وكالة الأنباء الليبية: "إطلاق حملة "أنقذوا النهر الصناعي .. أنا أدعم أنا التزم" ببلدية اجدابيا"، 11 يناير 2021.

[11] موقع هنا ليبيا: "مياه النهر الصناعي في مدينة طرابلس، أزمة مسدودة"، مهند شريفة، 12 ديسمبر 2020.

[12] وكالة رويترز للأنباء: "عن كثب-المياه ضحية في الصراع على نفط ليبيا"، أولف ليسينج وأحمد العمامي، 2 يوليو 2019.